

«أوبك» تتوقع انخفاض الطلب على النفط في 2020



سلة أوبك شهدت تراجعاً طفيفاً

حتى نهاية العام المقبل على الأقل، مع تباطؤ نمو الطلب، وتصميم «أوبك» على رفع الإنتاج. وأوضح تقرير الوكالة أن إسقاط «أوبك» للحصود الفعالة للإنتاج في اجتماعها السابق يظهر عزماً للحفاظ على الحصص السوقية رغم انخفاض الأسعار، وتخمة المعروض في الأسواق. وارتفعت أسعار النفط، أمس الأربعاء، بنسبة 1.14% إلى 36.52 دولار للبرميل، كما صعد النفط الأمريكي بنحو 0.91% إلى 36.47 دولار للبرميل بعد أن أظهر تقرير ميوفا غير متوقع في الخزونات الأمريكية.

الأول عند مستوى 38.49 دولار للبرميل، وانتهت الأسبوع الثاني 11 ديسمبر عند مستوى 35.83 دولار للبرميل، وانتهت الأسبوع الماضي عند مستوى 32.10 دولار، وهو أدنى مستوى للبرميل قرب 11 عاماً. وهبطت الحصيرة على المتعاطين والمحللين على حد سواء بسبب انخفاض النفط منذ اجتماع منظمة أوبك في الرابع من ديسمبر، والذي فشل في فرض سقف للإنتاج. وشهد النفط تراجعاً قاربت 15% منذ الرابع من ديسمبر وحتى الآن. وشوهدت وكالة الطاقة الدولية استمرار تخمة المعروض العالمي من النفط

قالت «أوبك» في تقريرها السنوي الصادر، أمس الأربعاء، إنها تتوقع أن يتراجع الطلب على النفط الخاص بأعضائها في عام 2020. وتوقعت «أوبك» أن يصل الطلب على النفط إلى 30.70 مليون برميل يومياً في 2020 بزيادة 500 ألف برميل يومياً عن تقرير العام الماضي. وخلال شهر ديسمبر الحالي، شهدت سلة أوبك تراجعاً طفيفاً، حيث أنهت الأسبوع

وذلك بعد أن أنهى آخر جلسات الأسبوع عند مستوى 902.52 نقطة، علماً بأن إقفاله نهاية الأسبوع الماضي كان عند مستوى 902.16 نقطة، ما يعني تحفيزه مكاسب أسبوعية تقدر بحوالي 0.36 نقطة. إجمالي سيولة البورصة في أسبوع

وبلغت الكميات بنهاية الأسبوع الجاري بحوالي 43% إلى 35.41 مليون دينار تقريباً (116.47 مليون دولار)، مقابل نحو 62.17 مليون دينار تقريباً (204.55 مليون دولار) في الأسبوع السابق. وجاءت التنازلات السابقة من خلال تنفيذ نحو 9.92 ألف صفقة، مقابل 13.79 ألف صفقة تقريباً في ختام الأسبوع الماضي. يتراجع قدر نسبه بحوالي 28% تراجع القيمة السوقية للبورصة خلال الأسبوع 0.15%. خسرت البورصة الكويتية هذا الأسبوع 40 مليون دينار تقريباً (131.6 مليون دولار)، حيث بلغت تلك القيمة في نهايته - وفقاً لتقرير إحدى شركات الأبحاث - حوالي 26.11 مليار دينار، مقابل 26.15 مليار دينار تقريباً في نهاية الأسبوع الماضي. لتسجل بذلك انخفاضاً تقدر نسبته بنحو 0.15%. وعلى مستوى العام الجاري وبعد 244 جلسة، منه، انخفضت القيمة السوقية للبورصة الكويتية بحوالي 12.12%، حيث بلغت تلك القيمة في نهاية 2014 نحو 29.71 مليار دينار، ما يعني أن الخسائر خلال تلك الفترة بلغت 3.6 مليار دينار تقريباً.

789 ألف دولار خسائر «إياس» الكويتية من تخرج بالسعودية

التخرج بقيمة 240 ألف دينار (789.4 ألف دولار)، سيتم إدراجها في البيانات المالية المتوقعة بالربع الثاني من عام 2016/2015. كاتبت «الشركة» قد أعلنت عن تلقيها عرضاً رسمياً من أحد المستثمرين، لشراء حصتها في شركة بالملكة العربية السعودية بسعر 5 ربات للمساهم الواحد.

قالت شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني (EYAS)، المدرجة بسوق الكويت، إنها تخرجت من حصتها بالشركة التعليمية المتطورة في السعودية بقيمة 16.25 مليون ريال ما يعادل 1.31 مليون دينار (4.31 مليون دولار).

وأضافت «الشركة» في بيان للسوق الكويتي، أمس الأربعاء، أنها سوف تسجل خسارة جراء

«الصبيح» رئيساً تنفيذياً لـ «بيت الطاقة»

الرئيسي، وعبد الرحمن سعود البرجس، ويوسف خالد القبيدي. وتعد شركة المشروعات التنموية الفايزة صاحبة أكبر نسبة ملكية في «بيت الطاقة»، حيث تبلغ حصتها في الشركة قرابة 96%.

التنفيذي حالياً بالشركة، وفقاً لبيانات الشركة الرسمية على موقع سوق الكويت للأوراق المالية. ويتكون مجلس إدارة الشركة من سعد علي أحمد الشويب - رئيساً، ويؤوب عنه أحمد عيسى السميح، وبعضوية كل من: بدر خالد

قالت شركة بيت الطاقة (ENERGYH)، المدرجة ببورصة الكويت، إنه قد تم تعيين نبيل مشاري الصبيح رئيساً تنفيذياً للشركة اعتباراً من 1 يناير 2016. ويشغل محمد راشد جاسم، منصب الرئيس

والمحلية التي طرأت بشكل سريع وغير متوقع. وقال الغانم إن أول تلك المتغيرات انخفاض أسعار النفط لمستويات لم تكن معهودة منذ عام 2007 والتوقعات بأن ينزل سعر برميل النفط إلى 25 دولاراً «وهذه نقطة سلبية جداً سوف يكون لها انعكاسها على القطاعات العقارية المختلفة».

وأضاف أن قرار بنك الكويت المركزي برفع سعر الفائدة على الدينار سلبني بظلاله على الخيارات الاستثمارية في السوق المحلي مما سيؤدي إلى انخفاض أسعار العقارات السكنية التي بنيت بغرض الإيجار.

الواحد. ولفت إلى أن هذا القطاع من الممكن أن يتأثر بالحالة الشرائية لدى المستهلكين الذين يتأثرون من جانبهم بالتغيرات الاقتصادية التي تمر بها المنطقة مشيراً إلى أنه في حالة انخفاض أسعار النفط بشكل كبير وتزايد المخاوف من أزمة اقتصادية جديدة فإن العقار التجاري سيكون أول المتأثرين «ولكن أداءه حتى الآن جيد ولا توجد أي ضغوط سلبية عليه».

وتوقع أن يتماشى قطاع العقار التجاري (المولات والمحلات التجارية) في ظل الظروف الحالية حيث يشهد إقبالاً من المستثمرين ما أدى إلى ارتفاع سعر تاجير المتر المربع في بعض العقارات من 5 كروا ديناراً للمتر المربع

بأسرع وقت «وهذا كله سوف يؤدي إلى انخفاض الأسعار على المدين المتوسط والطويل».

وأشار إلى أن تلك التوزيعات سوف تظهر نتائجها على العقارات السكنية المؤجرة (بيوت سكنية تم بناؤها بهدف الاستثمار) التي زادت حديثاً في السنوات

وبين أن العائلات الكويتية التي كانت تستاجر في تلك البيوت سوف تهجرها لتسكن في وحداتها السكنية الجديدة التي وزعت أو هي قيد البناء حالياً مؤكداً أن هذا الأمر سوف يزيح الضغط على العقار السكني الخاص وستتخفف الأسعار بشكل ملحوظ في الأعوام الثلاثة المقبلة

الانخفاض كان متوقعاً من قبل مراقبي السوق العقاري المحلي. وأضاف العتيبي أن هناك عاملاً مهما ترك أثراً ملحوظاً على انخفاض أسعار العقارات السكنية هو التوزيع المستمر الذي تقوم به المؤسسة العامة للرعاية السكنية للأراضي في المشاريع الإسكانية الجديدة جنوب الطلاع وغرب عبدالله المبارك وشمال غرب الصليبيخات.

وذكر أن التوزيعات الحكومية الأخيرة للقوائم السكنية كان لها دور بارز في تخفيف الضغط على قطاع السكن الخاص لاسيما أن الحكومة أظهرت جديتها في التعامل مع الملف وسعيها إلى الانتهاء من المشاريع الإسكانية الجارية